تطورات قضية إقليم كشمير (1947-2019)

تهاني صالح رافع حنان صالح رافع
محاضر مساعد/ قسم التاريخ/ كلية الاداب والعلوم المرج/ جامعة بنغازي
tuhanisalih155@gmail.com
محاضر مساعد/ قسم التاريخ/ كلية الاداب والعلوم المرج/ جامعة بنغازي
Hanansalih75@gmail.com

الملخص:

يمثل إقليم كشمير أهمية كبيرة لكل من باكستان والهند إذ تعتبره الهند أنه يُشكل بعداً استراتيجياً مهم رغم أن أغلبية سكان الإقليم هم من المسلمون، إلا أن في الصراعات الجغرافية لا يمثل العامل الديني إلا عامل واحد من عدة عوامل لذا الهند كانت ولا تزال تحاول أن تهيمن على كشمير من أجل عدم إثارة الاضطرابات الدينية، أو الدعوة لحركة انفصالية لو سمح لشعب كشمير بحرية تقرير مصيره، بينما تعتبرها باكستان حائط الصد للدفاع عن أمنها القومي وأن كشمير جزء من أراضيها وأن سكان كشمير كان لديهم رغبة في الانضمام إلى باكستان.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى بعض النتائج منها أنه كانت هناك عدة دوافع سياسية واقتصادية وعقائدية فكرية وراء ذلك النزاع كما مر هذا النزاع بعدة مراحل كما توصلت هذه الدراسة إلى أنه قد فشلت كل الوساطات الدولية في تسوية النزاع والموقف الصلب لطرفي النزاع أدى إلى استمرار الخلافات حتى الآن وأصبحت كشمير منطقة حرب بين الهند وباكستان كما تبين لنا مدى اهتمام كل دول العالم بهذه القضية لما لها من تأثيرات سلبية على الأمن والاستقرار لكافة الدول.

وفي النهاية نأمل أن يتم حل الأزمة قريباً وأن تتحسن العلاقات بين الهند وباكستان إلى الأفضل.

الكلمات المفتاحية: إقليم كشمير، نزاع كشمير، الهند وباكستان، المسلمين والهندوس، الحدود.

Abstract

The Kashmir region holds significant importance for both Pakistan and India. India considers it a crucial strategic asset despite the majority of its population being Muslim. However, in geopolitical conflicts, religion is just one factor among several. India aims to maintain control over Kashmir to prevent religious disturbances or separatist movements. Pakistan sees it as a defensive barrier for its national security, claiming Kashmir as part of its territory, with the Kashmiri people desiring to join Pakistan.

This study reveals various political, economic, and ideological motives behind the conflict, which has undergone several stages. International mediation has failed to resolve the dispute due to the rigid stances of the conflicting parties, leading to ongoing tensions. Kashmir has become a war zone between India and

Pakistan, drawing global attention due to its negative impacts on security and stability worldwide.

In conclusion, there is hope for the crisis to be resolved soon, and for relations between India and Pakistan to improve for the better.

Keywords: Kashmir region, Kashmir conflict, India and Pakistan, Muslims and Hindus.

المقدمة:

تعتبر قضية إقليم كاشمير من القضايا المهمة في تاريخ آسيا المعاصر حيث أنها وقعت بين دولتين هما الهند وباكستان الجارتان والتي تربطهما علاقة تاريخية وثقافية ونتيجة لأن هذا الإقليم كان مستعمرة بريطانية فعند خروجه منها ترك آثار الدمار والانقسام الذي أدى بالتالي إلى بداية الصراع حول الإقليم بين الهند والباكستان منذ عام 1947م والذي لا يزال مستمراً إلى الآن، وكان هذا الصراع من أقوى الصراعات التي حدثت في المنطقة بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة وحيث أن الإقليم **يمثل أهمية** استراتيجية من ناحية توازن القوى في جنوب آسيا وتوازن القوى بين الهند والصين كما يمثل أهمية لباكستان من الناحية الجغرافية والسكانية حيث إن منابع أنهار باكستان الثلاثة تنبع منه كذلك الإقليم يمثل مصالح اقتصادية لباكستان.

وتكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تُسهم في إثراء المحتوى العلمي فيما يتعلق بقضية كشمير لدى المهتمين بالشأن السياسي.

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة القضية من بداية النزاع سنة 1947م إلى غاية عام 2019م وتعليل ذلك بأن عام 2019م كان أسوء فترة في تاريخ العلاقات الهندية الباكستانية وذلك بإعلان الهند إلغاء الحكم الذاتي لإقليم كشمير.

كما تهدف هذه الدراسة إلى معرفة الأهمية الاستراتيجية والموقع الجغرافي المهم لإقليم كشمير لكل من الهند والباكستان وتسليط الضوء على معرفة أسباب هذا الصراع ومراحله والتعرف على بعض الاتفاقيات التي تم توقيعها بين الطرفين لتسوية النزاع، ومعرفة موقف الأمم المتحدة والاتحاد السوفييتي من هذا الصراع.

وقد اخترنا منهج لدراسة الموضوع وهو المنهج السردي التحليلي.

وعليه فهذه الدراسة تسعى إلى دراسة هذه القضية من خلال الإجابة على التساؤلات التالية: **(أي إشكالية البحث):**

- ما هي أهمية هذا الإقليم لكل من الهند والباكستان؟
- ما هو سبب الصراع بين الطرفين حول هذا الإقليم؟
- ما هي مراحل هذا الصراع؟
- ما هي أهم الاتفاقيات الموقعة بين الطرفين؟
- ما هي أهم الأطراف الدولية التي تدخلت في القضية لتسويتها؟

وقد تم تقسيم هذا البحث إلى عناصر وهي:

التمهيد والمقدمة والعنصر الأول حيث يتناول أسباب النزاع بين الهند وباكستان، العنصر الثاني مراحل النزاع بين الطرفين حول إقليم كشمير، العنصر الثالث الاتفاقيات الموقعة بين البلدين لتسوية النزاع وهي:

1. اتفاقية شملا.
2. اتفاقية طشقند.

العنصر الرابع الموقف لدولي من قضية كشمير:

1. موقف الأمم المتحدة.
2. موقف الاتحاد السوفييتي.

الدراسات السابقة:

1. **عزة جمال عبد السلام،** مستقبل الصراع بين الهند وباكستان في ضوء الحكم الذاتي، السعودية، كلية السياسة والاقتصاد حيث تناولت هذه الدراسة أهمية إقليم كشمير لكل من الهند وباكستان، ومراحل تطور النزاع بين البلدين.
2. **كاظم هيلان محسن،** كشمير دراسة في التاريخ السياسي، بغداد، دار الفراهيدي للنشر والتوزيع، فقد سردت الدراسة العديد من المواضيع المهمة ونذكر منها على سبيل المثال دور الأمم المتحدة في قضية الصراع الهندي الباكستاني حول كشمير 1948-1949م.
3. **فلة عربي عودة،** قضية كشمير بين المواقف الإقليمية والتأثيرات الدولية، الجزائر 2011 تناولت هذه الدراسة أيضاً الوضع الجغرافي والديموغرافي، وأيضاً مسألة الهوية في قضية كشمير وتطور القضية وموقف بعض الدول من هذه القضية – كشمير -.

أما فيما يخص **الصعوبات في هذه الدراسة** فهي تتمثل في عدم حصولي على المراجع أو قلة المادة العلمية وكذلك بُعد المكتبة من مكان إقامتي كل ذلك كان سبباً في إجهادي وتعبي في كتابة هذا البحث. والله المستعان في سير هذه الدراسة وغيرها من الدراسات.

التمهيد:

خلال الحكم البريطاني للهند في الفترة الممتدة من القرن السابع عشر حتى منتصف القرن العشرين، شهدت شبه القارة الهندية تصاعدًا في الصراع الديني بين الهندوس والمسلمين. بدأت بريطانيا في استخدام هذا الصراع في البداية كوسيلة لتعزيز سيطرتها والسيطرة على الهند. لكن مع مرور الوقت، تفاقمت الأوضاع وتفلتت الأزمة من يدها، بدأ الصراع الديني في أنحاء شبه القارة الهندية في التصاعد، واتجهت البوصلة نحو محاولات البريطانيين للتحكم في الصراع لمصلحتهم. ومع ذلك، فشلت محاولاتهم، واتجه الوضع نحو الاستسلام لإرادة الشعب الهندي، الذين طالبوا بطرد الاستعمار البريطاني، وفي نهاية المطاف اضطرت بريطانيا إلى الاستجابة لرغبات الشعب ومنحت الاستقلال لشبه القارة الهندية، تاركة إياها تواجه العديد من المشاكل الاجتماعية والدينية والحدودية. من بين هذه المشاكل، تبرز مشكلة إقليم كشمير كواحدة من القضايا الرئيسية.

الصراعات والأزمات التي تشهدها القارة الآسيوية تؤثر سلبًا على استقرار المنطقة وتقلل من احتمالات التقدم والازدهار خلال القرن الحالي. بالإضافة إلى ذلك، تواجه القارة الآسيوية مشاكل أمنية متنوعة، من

بينها انتشـــار الأســـلحة النووية وعدم اســـتقرار الدول الناتج عن عدم تحقيق التكامل الداخلي، بالتالي فإن الصـراع الهندي الباكسـتاني حول إقليم كشـمير يعتبر واحدًا من الصـراعات المتعددة في آسـيا. هذا البحث يسـعى لاستكشـاف مستقبل هذا الصـراع المستمر حول كشـمير، الذي يشـهد تصـاعدًا وانخفاضًـا من حين لآخر. سـيتم التركيز على سـيناريوهات مسـتقبلية لهذا الصـراع وتحليلها بشـكل علمي لفهم التطورات المحتملة والتأثيرات المحتملة في المنطقة.

أهمية كشمير بالنسبة للهند:

تُعد كشـمير ذات أهمية استراتيجية كبيرة للهند، حيث جعلتها محل اهتمام شديد على مدى أكثر من خمسين عامًا، على الرغم من الأغلبية المسـلمة فيها والصـراعات والحروب التي خاضـتها. هذه الأهمية تتجلى في(1) :

- الهند تعتبر ولاية كشمير محورًا أمنيًا يتعلق بأمنها تجاه الصين وباكستان.

- تُعَدُّ كشـــمير للهند تمثيلاً تـاريخيـاً وجغرافيـاً مهمًـا، وتُعتَبر حـاجزًا طبيعيًـا يحول دون فلســـفـة الحكم الباكسـتاني. تُفهَم من قِبَل الهند كمنطقة قائمة على أسـس دينية، مما يثير مخاوف بشـأن الأوضـاع الداخلية في الهند، خاصةً مع وجود أقلية مسلمة كبيرة.

- تُخشـى الهند من أن يكون استقلال كشـمير مبنيًا على الأسـس الدينية أو العرقية، مما يمكن أن يؤثر على ولايات الهند المتعددة الأديان والأعراق.

- إلى جـانب أهميتها الاقتصـــادية، تُعتبر كشـــمير مدخلاً دفاعيًا حيويًا إلى الأراضـــي الهندية من الجهة الغربية.

- وجود منطقة ذات أغلبية إسـلامية في الهند يمثل تأثيرًا إيجابيًا يُفسِّـر ويبرِّر الفلسـفة السـياسـية العلمانية للهند.

أهمية كشمير بالنسبة لباكستان:

من الناحية الاقتصـــادية، يعتبر باكســـتان كشـــمير ممرًا تجاريًا مهمًا نظراً لامتلاكه لميناء "كاراتشـــي" الباكستاني، وارتباط سكان المنطقة القوي بالتجارة والصناعة. تتجلى الأهمية الاقتصادية لكشمير لباكستان في وجود مصـادر مياه نهرية رئيسـية مثل أنهار السند، جليم، وجناب، والتي تشكل مورداً رئيسياً للزراعة والري في باكستان.

تُعتبر كشـمير خط دفاع حيوي لباكستان، ويُمثل السيطرة عليها من قبل الهند تهديدًا لكيان باكستان، خاصةً وأن غالبية سكانها مسلمون يبلغ عددهم حوالي 85% من سكان الإقليم.

من الناحية الجيواسـتراتيجية والعسـكرية، يحظى كشـمير بأهمية بالغة لباكسـتان، حيث يُعتبر سـقوطه في أيدي قوة معادية تهديدًا مباشـرًا يمكن القضـاء عليه في أي وقت. بالإضـافة إلى ذلك، كشـمير هي جزء من باكسـتان وتشـترك معها في حدود طولية عدة مئات من الكيلومترات، ولا تربطها بالهند سوى شريط ضيق من الأرض. تؤكد الروابط الجغرافية والاقتصـادية والثقافية بين كشـمير وباكسـتان على ضـرورة ضـمها

(1) نزار عبد الكريم الخزرجي و احمد مجيد جاسم، كشمير ومستقبل الصراع الهندي الباكستاني، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد: 05 الشهر 03 السنة: 2021، ص19

لباكستان، وفقاً لرغبة الغالبية العظمى من السكان المسلمين. ويجدر الإشارة أيضًا إلى أن مدينة كاراتشي، عاصمة باكستان، هي أقرب منفذ بحري طبيعي لتجارة كشمير مع الخارج(1).

أما بالنسبة لعدد السكان في كشمير تبلغ مساحة إقليم كشمير حوالي 218,000 كم مربع، وتتراوح ارتفاعات أراضيه بين 3000 إلى 6000 قدم فوق سطح البحر. يبلغ عدد سكانه حوالي 15 مليون نسمة، حيث يشكل المسلمون نسبة 90% من السكان، بينما يبلغ متابعو الديانة الهندوسية 8%، والبوذيون 2%. يتمركز المسلمون في ولاية كشمير، في حين يتركز الهندوس في ولاية جامو وكشمير.

يتميز إقليم كشمير بجمال طبيعته وجوه الخلابة، ويُعتبر من بين أجمل المناطق السياحية. يصفه البعض بأنه "سويسرا آسيا" بسبب سحره وجماله الفريد..(2)

أما بالنسبة إلى لغتهم الكشميريون يتحدثون بلغتهم الخاصة واللغة الرسمية في المنطقة هي الأوردية، وتتواجد أيضًا لغات أخرى مثل اللغة الكشميرية التي كانت جزءًا من عائلة اللغات "الداردية"، إلى جانب اللغات البهاري والجوجري. لذا، ينتمي سكان كشمير إلى تلك اللغات والثقافات مثل الهنوكو والكوهستاني الهندي والداردیك. تعتبر هذه الثقافات متقدمة ومتطورة نتيجة التاريخ الثقافي المتميز الذي شهد تنوعًا كبيرًا في الثقافات والحضارات(3).

بالإضافة إلى الوضع الجغرافي والموارد البشرية تتميز كشمير باقتصاد هام وتضاريس جغرافية هامة للزراعة والاستغلال الاقتصادي لدرجة أن البعض يصفها بجنة الله في الأرض أو سويسرا الشرق.

(1) فرج جبران، تعال معي الى باكستان، القاهرة، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، ص79

(2) عبد الوهاب، عبد المنعم، جغرافية العلاقات السياسية، ط1، الكويت: مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع،1977، ص42-44.

(3) محمد السيد سليم ومحمد سعد أبو عامود، قضية كشمير، القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، كلية العلوم السياسية، 2002 ، ص. 53

العنصر الأول

أسباب الصراع بين الهند والباكستان حول إقليم كشمير

تعود جذور النزاع حول كشـــمير إلى فترات غابرة في التاريخ فكما هو معلوم فإن المنطقة كانت تابعة للعديد من الدول بدءاً بالدولة الإســـلامية أيام الدولة الأموية واســـتمرت تحت كنفها إلى غاية ظهور المغول على مسرح الأحداث الذين نزعوها من المسلمين، ثم دخلت في طاعة الهندوس عام 1819م إلى حدود الاســتعمار البريطاني للقارة الهندية ســنة 1846م وفي نفس هذه الســنة عقدت بريطانيا اتفاقية (أمرتســـر) مع (جولاب) بمبلغ قدره 7.5مليون روبية كثمن لخيانته للســـيخ (1)، ومن هذه السنة بدء مسلمي كشمير يعانون معاناة شديدة من السيخ وبدأت قضية كشمير تغلي ببطء إلى أن انفجرت ســنة 1947م واحتدم الصــراع بين الهند وباكســتان حول هذا الإقليم(2)، وبســبب تضــارب الآراء بين الشعب والحاكم أدى إلى اندلاع حرب بين الهند وباكستان عام 1947م والذي لا يزال مستمر إلى الآن (3).

يعتبر الاســتعمار البريطاني هو المســبب أو الدافع الأول والوحيد الذي يعمل على خلق المشــاكل الدينية والعرقية والسياسية بين دول شبه القارة الهندية، وذلك عن طريق أساليب متعددة مثل رسم الحدود المصطنعة بين الدول أو خلق العداء بين الطوائف المختلفة التي تعيش داخل المنطقة أو عن طريق اضطهاد الأقليات.

وقد نـالت كشـــمير من هذه المؤامرات التي قامت بها بريطانيا وذلك عندما تم إبرام اتفاقية عرفت باسم (أمرتسر) الذي سبق ذكرها، هذا الفعل الذي قامت به بريطانيا من شأنه أن يثير الإضرابات والفتن في المنطقة وذلك بسبب بيع هذا الإقليم لشخص غريب لا ينتمي للإقليم بأي صلة سواء دينية أو لغويه(4).

أسباب سياسية:

منذ بداية الثمانينيات، زاد العنف في كشمير وأصبح جزءًا من الواقع اليومي، حيث شهدت تصاعداً للتيار الإسـلامي المتجسـد من خلال تنامي القوى السـياسـية الجديدة التي نشـأت للدفاع عن الهوية الكشميرية ضد الهند، الهند سعت إلى التحكم في الوضع عبر إقامة سيطرتها المباشرة على الإقليم، وتعليق الجمعية التشـــريعية في كشـــمير عام 1986. وعلى الرغم من ذلك، أبدى راجيف غاندي اســتعداده لاســتئناف الحوار مع باكســتان، والذي توقف منذ عام 1984، ظهرت حركة انتفاضــة شـعبية في كشـمير تهدف إلى طلب حق تقرير المصـير، وقد أدت الإجراءات القمعية التي اتخذتها

(1) فله عربي هودة، قضية كشمير بين المواقف الإقليمية والتأثيرات الدولية، جامعة الجزائر، 2011م، ص15.

(2) مصطفى لمغاري، النزاع الهندي الباكستاني حول كشمير، (1947-1972)، المغرب، المركز الديمقراطي العربي، 2017، ص1

(3) إسماعيل أحمد ياغي تاريخ العالم الإسلامي والحديث والمعاصر (1432-1980) الرياض، دار المريخ للنشر، ج1، الجناح الأسيوي 2006م، ص278.

(4)أميره محمد، أثر الصراع في إقليم كشمير على العلاقات الهندية الباكستانية (1999-2021م) مصر، كلية السياسة والاقتصاد جامعة بني سويف، ص22.

الحكومة إلى تفاقم الوضع. هذه التطورات أثرت على العلاقات بين الهند وباكستان، حيث ساهمت سلسلة من الأحداث في زيادة التوتر بينهما.

من بين هذه الأحداث، كانت أزمة هدم المسجد البابري في عام 1992 من قبل المتطرفين الهندوس، ومن ثم تفجيرات مومباي في مارس 1993، حيث اتهمت الهند باكستان بالتورط في تلك التفجيرات. وفي عام 1995، اشتد الصراع بين البلدين بعد الشائعات حول تدمير القوات الهندية لمسجد نور الدين والي والضريح الملاصق له، وهو مسجد ذو أثر تاريخي يمتد تاريخه إلى 600 سنة. هذا الحدث أسفر عن مقتل عدد من زعماء الثوار في كشمير، حيث أعربت باكستان عن تضامنها مع شعب كشمير واتهمت الهند بانتهاك مشاعر المسلمين، ودعت إلى تنفيذ حق تقرير مصير شعب كشمير المسلم. (1)

الأسباب الاقتصادية:

تتجلى الأهمية الاقتصادية التي تحظى بها كشمير بالنسبة لباكستان في وجود الأنهار التي تُعد المورد الرئيسي الذي تستفيد منه باكستان في الفلاحة والزراعة تنبع من الإقليم وهي (السند، جليم، جناب) كما يُعتبر بمثابة خط دفاع حيوي لباكستان، واحتلاله من قِبل الهند سيُهدد كيان باكستان(2).

ومن ضمن الأسباب الاقتصادية أيضاً أن اقتصاد كشمير يرتبط بشكل واضح بباكستان التي وجدت في كشمير مورداً اقتصادياً هاماً وخاصتاً من الأخشاب التي تُصدر إلى باكستان ومن المساحات الزراعية الخصبة التي يمكن استغلالها فضلاً عن المنابع المائية للأنهار التي تصب في باكستان(3).

أما الأسباب الاقتصادية التي دفعت الهند في التدخل في كشمير فتشكلت في أن أهميتها السياحية كانت في أذهان الساسة الهنود في اندفاعهم نحو كشمير التي عبر عنها (نهرو) في تشرين الثاني عام 1947م حيث قال: ‘‘أن كشمير ذات ارتباط وثيق بالاقتصاد الهندي حيث تمر الطرق التجارية الأساسية في آسيا الوسطى إلى الهند ‘‘.

كما شكل دافع الأمن الاستراتيجي للهند أحد الدوافع الرئيسية وذلك على اعتبار أن السيطرة على كشمير يشكل ضمان الأمن لحدودها الشمالية الغربية.

الأسباب العقائدية (الفكرية):

وهي تُعد من الدوافع الرئيسية التي دفعت باكستان للتدخل في كشمير وذلك لأن الوضع في كشمير كان صورة مصغرة للوضع في الهند البريطانية، فإن انضمام كشمير إلى الهند معناه بشكل واضح

(1) عبد الفتاح، بشير، الصراع الهندي الباكستاني حول اقليم كشمير، مجلة السياسة الدولية، جامعة بغداد، عدد137، ص 242

(2) فرج جبران، تعال معي الى باكستان، القاهرة، موسسة هنداوي للتعليم والثقافة، ص79

(3) محمد على الهلالي المراكشي، تاريخ مدينة الهند وباكستان، ج1، الرباط، 1958، ص7.

يهدد الباكستانيون الذين كانوا يتحسسون بالخطر منذ نشأة دولتهم من حيث احساسهم بالضعف أمام الهند الجارة الغير صديقة لهم، كما أن الباكستانيون كانوا يعتقدون بأن الهنود يسعون من خلال ضم كشمير إلى القضاء عليهم كدولة.

أما دوافع الهند العقائدية فكانت لها دوراً أساسياً في أن تتجه الهند نحو التدخل في كشمير، إذ إن ضم كشمير إلى الهند يعطيها دليلاً قوياً على فشل نظرية الأمتين على نجاح سياسة التعايش وعلمانية المؤتمر، لذا كانت الهند ترى أنه ليس من العدل وجود 40 مليون مسلم في الهند وذلك اقترحوا بقبول كل المسلمين بسبب دينهم الانضمام إلى باكستان.

الهند تنظر إليها على أنها امتداد جغرافي وحاجز طبيعي مهم أمام فلسفة الحكم الباكستاني التي تعتبرها قائمة على أسس دينية مما يهدد الأوضاع الداخلية في الهند ذات الأقلية المسلمة الكبيرة العدد، تخشى الهند إذا سمحت لكشمير بالاستقلال على أسس دينية أو عرقية أن تفتح بابا لا تستطيع أن تغلقه أمام الكثير من الولايات الهندية التي تغلب فيها عرقية معينة أو يكثر فيها معتنقو ديانة معينة(1)، كما أن الهندوس كانوا ينظرون إلى كشمير نظرة تحمل الكثير من القدسية، فكانوا يرون فيها موطناً للآلهة لذا فإنهم قدسوا أنهارها وللسبب نفسه رأى عدد من الهنود أن تأسيس باكستان كان اغتصاباً (للهند الأم) وأن خسارة كشمير ستكون إساءة أو تدنيس للمقدسات.

(1) مقال: كشمير.. نصف قرن من الصراع، موقع الجزيرة https://www.aljazeera.net/، 3\10\2004.

العنصر الثاني

مراحل النزاع بين الهند وباكستان حول إقليم كشمير

التسلسل الزمني للتوتر بين الهند والباكستان:

تأثّرت حدة الصراع بين باكستان والهند، مما أدى إلى اندلاع ثلاث حروب (1947، 1965، و1971)، جزئيًا بفعل الأهمية الإستراتيجية للمنطقة. هذه النزاعات تميزت بالتوترات الحدودية المتكررة والتي شملت الصراع حول كشمير ومناطق حدودية أخرى.

أولاً: حرب أكتوبر عام 1947م: تاريخ نزاع كشمير الهندي الباكستاني يعود إلى عام 1947م، منذ بداية قضية كشمير، اتّسم الموقف الباكستاني بالرفض القاطع لدمج كشمير في الهند. واعتبرت باكستان أن رسالة الضم التي أرسلها المهارجا إلى الحكومة الهندية لم تكن تحمل أي صفة قانونية أو شرعية، إذ وُضعت في ظروف غامضة ولم تأخذ بعين الاعتبار رغبات الشعب الكشميري أو تلتزم بخطة التقسيم وشروطها التي وضعتها الحكومة البريطانية عند خروجها من المنطقة.

وخلال تلك الفترة، قامت الحكومة الباكستانية بدعم القبائل المقاتلة التي رفضت الانضمام وطالبت بالاستقلال. هذا ما تجلى في حرب عام 1947، حيث نجح الثوار في تحرير مناطق من كشمير الحرة من خلال هذه الحرب (1)، حيث ألحقت الهزيمة بجيش (المهراجا) الذي فر إلى الهند وهناك وقع وثيقة الانضمام إلى الهند في 1947/10/26م فأرسلت الهند جيشاً للسيطرة على كشمير واحتلت كما ذكرنا سابقاً حوالي 55% من أراضي الولاية استشهد آلاف من المسلمين وهُجّر آلاف آخرون وتدخلت باكستان لنصرة مسلمي كشمير تحت إلحاح الرأي العام المسلم الباكستاني.

اجتازت القوات الباكستانية حدود كشمير لوقف المذابح وأعلن قائد باكستان التاريخي (محمد علي جناح) حضوره وقف القتال وتجريد الولاية الكشميرية من السلاح وإجراء استفتاء شعبي تحت إشراف الأمم المتحدة لتقرير مصير الولاية بحرية الانضمام للهند أو باكستان.

ثانياً: حرب أغسطس عام 1965م: حدثت حرب عام 1965 بعد هزيمة الهند أمام الصين في عام 1962، وهو ما تسبب في تراجع معنوي للقوات المسلحة الهندية. هذا التدهور في القوات الهندية دفع باكستان لمحاولة استغلال الوضع المناسب لها.

منظور الحكومة الباكستانية الحاكمة في ذلك الوقت كان يرى أن هناك فرصة للاستفادة من ضعف القوات الهندية والتوتر الناجم عن الهزيمة السابقة أمام الصين. بالإضافة إلى ذلك، تزامنت هذه الفترة مع وفاة زعيم الهند "جواهر لال نهرو"، مما أدى إلى تصاعد التوترات وزيادة الحساسية بين البلدين وأدى في النهاية إلى اندلاع حرب عام 1965 بينهما(2).

(1) نصر الدين قاسم، "أزمة كشمير أو الشعب التعيس في الوادي البهيج"، جريدة المجاهد، العدد 1551، 27 ابريل 1990.
(2) سهيل زكار، كشمير – ميراث متنازع عليه، دمشق: [بدون دار نشر]، 1992 ، ص 21

ثالثاً: حرب ديسمبر 1971م: دعمت الهند حرباً في باكستان الشرقية التي كانت تسعى للاستقلال وأبرز ما نتج عنها ظهور دولة بنغلاديش عام 1971م وتوقيع اتفاقية شملا عام 1972م برئاسة الرئيس الباكستاني (ذو الفقار علي بوتو)، ورئيسة وزراء الهند أنديرا غاندي سنة 1972م(1).

رابعاً: مناوشات مايو عام 1999م: حيث حاول جنود باكستانيون ومقاتلون بالتسلل إلى مواقع هندية عسكرية في جبال كارجيل لكن الهند ردت بغارات جوية وبرية ونجحت بطردهم منها.

خامساً: مناوشات أكتوبر عام 2001م: أدى هجوم مدمر من قبل باكستان على مجلس الولاية في إقليم كشمير الخاضع للهند إلى مقتل حوالي 38 شخصاً وبعد شهرين تسبب هجوم ثاني على البرلمان الهندي في دلهي في مقتل 14 شخصاً.

سادساً: مناوشان نوفمبر عام 2008م: أدت الهجمات المنظمة على محطة السكة الحديدية الرئيسية في مومباي والفنادق الفاخرة والمركز الثقافي اليهودي إلى مقتل 166 شخصاً وألقت الهند باللائمة على جماعة (عسكرية طيبة) التي تتخذ من باكستان مقراً لها(2).

سابعاً: مناوشات يناير عام 2016م: أدى الهجوم على القاعدة الجوية الهندية في باثانكوت إلى مقتل 7 جنود هنود و6 مسلمين، كما تجدد النزاع في 18 / ديسمبر/ 2016م، بالهجوم على قاعدة الجيش الهندي في (أوري) في كشمير – الجزء التابع للإدارة الهندية – أسفر عن مقتل 19 جندياً، في أكتوبر عام 2016، استمر التوتر المتفاقم بين الهند وباكستان بشأن إقليم كشمير المتنازع عليه، بعد انتهاك للهدنة في سبتمبر ذلك العام، حيث اتهمت نيودلهي إسلام آباد بالضلوع في أكبر هجوم من نوعه خلال 14 عامًا، قامت باكستان بحظر البرامج الهندية على القنوات التلفزيونية والإذاعية الخاصة بها(3).

في ذات الوقت، أثارت وزارة الخارجية الهندية قضية تجسس بين البلدين، مما زاد من حدة التوتر الدبلوماسي بينهما.

وأيضاً في 30 ديسمبر 2016م قالت الهند أنها نفذت ضربات على المسلحين في كشمير – الجزء التابع لإدارة باكستان – لكن الأخيرة نفت حدوث أي ضربات.

وبذلك يمكننا القول بأن النزاع حول إقليم كشمير شهد ثلاث حروب تباينت من حيث الأسباب التي كانت وراء كل حرب على حدى، ولكن القضايا التي كانت وراء تلك الموجات تتمثل في الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية التي يتمتع بها إقليم كشمير خاصتاً الثروة المعدنية الهائلة إضافة إلى الصراع الطائفي لأن باكستان دولة إسلامية والهند دولة خليط من الديانات، ومع تفضيل سكان

(1) ستار جبار علاوي، باكستان دراسة في نشأة الدولة وتطور التجربة الديمقراطية، ط(1)، دار الجنان للنشر والتوزيع، 2012م، ص5.

(2) عزه جمال عبدالسلام، مستقبل الصراع بين الهند وباكستان في ضوء الحكم الذاتي السعودية نجران، كلية السياسة والاقتصاد، ص47

(3) صحيفة العرب، السنة 39، العدد 10438، ص5

كشمير خاصة المسلمين الانضمام إلى باكستان بدلاً من الهند، لذا عملت الهند على عدم اكتمال ذلك الانضمام مما كان له أثر في ضرب وحدة باكستان ووحدة الأمة الإسلامية في آن واحد.

وفي عام 2018م تجدد النزاع بين الطرفين حيث قتل أكثر من 500 شـــخص من المدنيين وقوات الأمن والمسلحين وكان ذلك أعلى عدد ضحايا خلال عقد من الزمن.

أما المواجهة الأخيرة التي اندلعت بين الدولتين في آذار/ مارس 2019، على ســبيل المثال تجسّــد الصـــراع الجوي الأول بين دولتين حاملتين للأســـلحة النووية، وكانت النيران مشـــتعلة من جديد بســبب تصـــاعد العنف المســتمر في ولاية جامو وكشــمير. حيث تعرضــت قافلة لقوات الاحتلال الهندي لهجوم عسكري مدمر. استنكرت الهند باكستان لهذا الحادث واعتبرته سببًا لتنفيذ ضربات جوية "تأديبية" عبر الحدود مع باكســـتان. ونتج عن هذه الضـــربات الجوية اشـــتباك جوي بين طائرات حربية تابعة للدولتين في سماء المناطق المتنازع عليها(1).

وفي يوم الثلاثاء 26 / نوفمبر / 2019م نفذت طائرة هندية ضـــربات جوية اســـتهدفت معســـكراً لمتشددين داخل الأراضي الباكستانية قُتل فيه حوالي 30 متشدد.

(1) زاهد شهاب احمد، إلغاء الهند وضع ولاية جامو وكشمير الخاص: خيارات باكستان، مجلة سياسات عربية، العدد46، سبتمبر 2020، ص46.

العنصر الثالث

الاتفاقيات الموقعة بين الطرفين

1. **اتفاقية طشقند:**

عمل الاتحاد السوفيتي السابق على إنهاء الأزمة بين الهند وباكستان وحلها حلاً سلمياً، فقد تسلم الرئيس الباكستاني (محمد أيوب خان) دعوة من موسكو يوم 4 / سبتمبر / 1965م لعقد لقاء مع (لال بهادر شاستري) رئيس وزراء الهند في طشقند بجمهورية أوز باكستان، وفعلاً تم الاجتماع في يناير عام 1966م بحضور رئيس وزراء الاتحاد السوفييتي (الكسي كوسيكين) وتضمن الاجتماع على توقيع اتفاقية عُرفت باسم اتفاقية طشقند وقد نصت على الآتي:

أولاً: يوافق كل من رئيس جمهورية باكستان ورئيس وزراء الهند على أن يبذل كل منهما قُصارى جهده لإحلال علاقات حسن الجوار بين الطرفين وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وأن يسويا النزاعات بالوسائل السلمية.

ثانياً: وافق كل من الطرفين على وجوب انسحاب جميع القوات المسلحة التابعة للبلدين إلى المواقع التي كانت ترابط فيه قبل 5 أغسطس 1965م وعلى الطرفين أن يلتزما بشروط وقف إطلاق النار.

هذه الاتفاقية تطلب بشكل صريح الحل السلمي للنزاع وسحب القوات بين الطرفين في غضون مدة لا تتجاوز 25 يومًا. وتشترط الاتفاقية احترام شروط وقف إطلاق النار واستعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين(1).

ثالثاً: وافق كل من رئيس جمهورية باكستان ورئيس وزراء الهند على أن العلاقات بين البلدين يجب أن تقوم على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لكل من البلدين.

رابعاً: وافق الطرفان على أن لا يشجعا أي دعاية موجهة ضد البلد الآخر وأن يُشجعا الدعاية الرامية إلى تنمية العلاقات الودية بينهما.

خامساً: وافق كل من الطرفين أن تعود البعثتان الدبلوماسيتين في كلا البلدين إلى عملها الطبيعي وأن تعود العلاقات الدبلوماسية بينهما(2) .

سادساً: إعادة التبادل الثقافي بين البلدين وإعادة العلاقات الاقتصادية والتجارية والمواصلات.

سابعاً: وافق الطرفان على أن يتم إطلاق سراح أسرى الحرب بين الطرفين وإعادتهم إلى بلدانهم.

ثامناً: اتفق الطرفان على وجوب البحث في القضايا الحاصلة بمشاكل اللاجئين والمشردين والهجرة الغير مشروعة وأن يخلقا الظروف المناسبة وإعادة الأملاك والأموال التي استولى عليها كل من الطرفين(3)

(1) الأشعل عبد الله، "احتمال في الوفاق بين الهند وباكستان"، السياسة الدولية: عدد 71 ، يناير 1993، ص26.

(2) 1- حمدي شفيق، صرخة من كشمير، ط(1)، 1995م، ص93.

(3) فلة عربي عودة، الشرعية الدولية وتصفية الاستعمار دراسة حالتي الصحراء الغربية وكشمير، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، 2018، ص 173.

تاسعاً: استمرار المحادثات والاتصالات على مستوى عالي بين البلدين (1).
كالعادة كانت باكستان بقيادة محمد أيوب خان تعمل على تنفيذ الاتفاقية على عكس الهند.

- الموقف الباكستاني من اتفاقية طشقند: -

لخّص الرئيس الباكستاني (محمد أيوب خان) موقف بلاده من هذه الاتفاقية في هذه النقاط:

- أن باكستان تريد السلام للعالم كله وعلى هذا الأساس قبلت مبدأ تسوية النزاع بالوسائل السليمة.
- أوضحت باكستان مراراً أن السبب الأساسي في النزاع هو الخلاف حول جامو وكشمير وهناك قرار من مجلس الأمن الدولي بشأن هذه القضية، ينص على أحقية شعب جامو وكشمير في أن يقرروا حرية الانضمام للباكستان أو الهند.
- أن اتفاقية طشقند لم تغير آراء باكستان القومية حول كشمير ومازال حق الشعب الكشميري في تقرير مصيره ومستقبله كما هو.

لم تشهد القضية الكشميرية تطورات ذات أهمية منذ اتفاقية طشقند إلى أن بدأت حرب عام 1971م والتي جاءت نتيجة النزاع الداخلي في باكستان بمطالبة سكان بنغلاديش (بالمساواة والحكم الذاتي) الذي تزامن مع اعصار عام 1970م الذي ضرب المنطقة الشرقية لباكستان مما خلق خسائر ضخمة وتعرض معظم السكان للأوبئة والأمراض مما سبب فوضى واحتجاج الشعب ضد الحكومة، نتيجة التقصير في العناية بهم كل ذلك وغيرها من الأسباب أدت إلى هزيمة باكستان وقيام دولة بنغلاديش.

2. اتفاقية شملا عام 1972م:

اتفاقية مدينة شملا في الهند في 28 يونيو 1972 جاءت في ظروف ومواقف أقل قوة لباكستان، مما أتاح للهند أن تؤثر في سير الأحداث وتحقق مكاسب لصالحها. وضمن هذا الاتفاق لأول مرة مفاوضات ثنائية بين باكستان والهند حول قضية كشمير، مما زاد من إصرار الهند على أحكام الشرعية الدولية لصالحها(2)، وتم التوصل إلى اتفاقية بين البلدين عُرفت باسم اتفاقية (شملا) والتي تتكون من جزئين أساسين وهما:

الأول: يتعلق بنتائج الحرب التي نشبت بين البلدين عام 1971م وهو جانب تم الالتزام به وتنفيذه رسمياً وعملياً.

الثاني: يتعلق بالقضية الأساسية التي كانت سبباً في النزاع الدائر بين البلدين وهي قضية كشمير التي لا تزال بدون حل حتى الآن.

عُقدت هذه الاتفاقية في ظروف صعبة بالنسبة لباكستان التي كانت تعيش وضع متأزم لخروجها من الحرب بهزيمة وفقدانها إقليم البنغال الذي كان يقع ضمن مجالها الجغرافي ليصبح دولة مستقلة بذاتها منذ سنة 1971م والذي سُميث (بنجلاديش).

رؤية الهند للاتفاقية:

(1) حسام سويلم، فلسطين بين المطرقة الإسرائيلية والسندان الهندي، القاهرة، ص ص86-87

(2) فلة عربي عودة، قضية كشمير بين المواقف الاقليمية والتأثيرات الدولية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2011، ص24

ترى الهند أن اتفاقية شملا تُلغي كل قرارات الأمم المتحدة السابقة والخاصة بحل قضية كشمير، كما تزعم أيضاً أن باكستان بتوقيعها على هذه الاتفاقية لا يحق لها إثارة قضية كشمير مرة أخرى أما الأمم المتحدة.

وجدت باكستان نفسها مضطرة للاتجاه لأسلوب التفاوض والمحادثات الثنائية – اتفاقية شملا – من أجل حل المشاكل بين البلدين وفي هذا الوقت كانت باكستان محطمة اقتصادياً وتعاني من وضع نفسي صعب نتيجة الخسائر والوضع النفسي الصعب كما سبق ذكره.

وقد نصت الاتفاقية على اعتبار خط وقف إطلاق النار الموقع بين الطرفين في 17 / ديسمبر / 1971م (هو خط هدنة) بين الدولتين والذي تم تعديله إلى اسم (خط المراقبة) بموجب هذا الاتفاق احتفظت الهند ببعض الأراضي الباكستانية في (كارجيل) و (بونش) في كشمير الحرة في حين احتفظت باكستان بالأراضي التي سيطرت عليها في منطقة (تشامب) في جامو كشمير وقد سعت الهند من خلال هذه الاتفاقية إلى إخراج قضية كشمير نهائياً من مبدأ حق تقرير المصير (1).

كما نصت هذه الاتفاقية على استرجاع كل الأقاليم التي فقدتها باكستان عام 1971م في مقابل الانسحاب من قطاع البنجاب وصحراء (راجستان) لصالح الهند كما شكلت هذه الاتفاقية نحو تطبيع العلاقات من خلال استئناف الاتصالات والمعاملات الاقتصادية فيما بينها تمهيداً لتسوية قضية كشمير المتنازع عليها.

بموجب هذه الاتفاقية سعت الهند إلى إخراج قضية كشمير من مبدأ حق تقرير المصير الذي أقرته الأمم المتحدة والذي رأت أنه لا يتماشى مع الطرح الهندي تحت ذريعة أنه لا يمكن لباكستان إثارة هذه القضية مرة أخرى أمام الأمم المتحدة كما سبق ذكره.

لقد فشلت جميع الجهود الثنائية في حل قضية كشمير بين الهند وباكستان فالشعب الكشميري مازال حتى الآن يعاني من عدم الاستفتاء والذي هو حقه الشرعي في تقرير مصيره.

(1) كمال كامل، أزمة كشمير بين الخلفيات الإقليمية والموافق الدولية، لبنان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2020م، ص31.

العنصر الرابع

موقف القوى الدولية من قضية كشمير

تمثلت أهم مواقف القوى الدولية في الآتي:

أولاً: موقف الأمم المتحدة تجاه قضية كشمير:

حيث سعت الأمم المتحدة إلى تقديم الحلول المناسبة لمعالجة هذه القضية، واتخاذ موقف وسطي للتقريب بين وجهات نظر كلاً من الهند وباكستان (1).

عرضت الهند قضية كشمير على مجلس الأمن الدولي في الأول من كانون الثاني/يناير/1948م وقد انصرف مجلس الأمن الدولي إلى معالجة هذه القضية عبر عدد من القرارات تضمنت اتفاقاً لوقف إطلاق النار واجراء مشاورات مع اللجنة المكلفة في مجلس الأمن(2).

طبقت الهند المثل المصري المتعارف عليه (ضربني وبكى وسبقني واشتكى) إذ أنها احتلت جامو وكشمير في أكتوبر من عام 1947م ثم بادرت بعرض القضية على مجلس الأمن الدولي في يناير من عام 1948م، وزعمت الهند على مجلس الأمن أن باكستان هي المسؤولة عن إثارة القلاقل في كشمير، وطلبت الهند من مجلس الأمن القومي أن يصدر قرار بسحب رجال القبائل الذين دخلوا الولاية، وشاءت عدالة السماء أن تخيب خطة الهند، فلم يصدُر مجلس الأمن القرار التي كانت تتمناه بل طلبوا من الطرفين بوقف أية أعمال أو تحرشات جديدة تزيد من حدة الموقف وتم تشكيل لجنة دولية خاصة بقضية كشمير مكونة من أعضاء من الولايات المتحدة الأمريكية وعدة دول أوروبية والأرجنتين وإرسالها إلى الهند وباكستان وبعد المحادثات مع كلاً من الطرفين اتخذت اللجنة قراراً وافق عليه كل من الطرفان وفيما يلي نص قرار اللجنة:

الجزء الأول: أوامر وقف إطلاق النار:

1. وافقت حكومتا الهند وباكستان على أن تقوم القيادة العليا لهما بإصدار أوامر وقف إطلاق النار بصورة منفصلة.
2. وافقت القيادة العليا للقوات الهندية والباكستانية على الامتناع عن القيام بأية إجراءات من شأنها تزيد من الطاقات العسكرية للقوات التي تحت سيطرتها في ولاية جامو وكشمير.
3. يقوم كلاً من القائد الأعلى للقوات المسلحة الهندية والباكستانية بالبحث على تقديم تغيرات ضرورية يكون من شأنها تسهيل وقف إطلاق النار.
4. تقوم اللجنة بتعيين المراقبين العسكريين والذين سيعملون تحت سلطة اللجنة.
5. وافقت الهند وباكستان على أن تطالبا شعبهما بالمساعدة والمحافظة على ظروف مناسبة من أجل تهدئة الأوضاع.

---

(1) ماجدة صموئيل حلمي، أثر الصراع في إقليم كشمير على العلاقات الهندية الباكستانية، (1999-2021م) المركز الديمقراطي العربي، 2023م، ص1.

(2) هاني الياس خضر، سياسة باكستان الإقليمية (1971-1994م) ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1998م، ص ص121-122.

الجزء الثاني:

بعد قبول كلاً من الطرفين الاقتراحات الرامية لوقف العداء لذا يجب على البلدين أن يقبلا المبادئ الآتية:

1. نظراً لوجود قوات باكستان في ولاية جامو وكشمير هذا يشكل تغييراً مادياً في الوضع لذلك على الحكومة الباكستانية سحب قواتها من الولاية.
2. ستستخدم الحكومة الباكستانية أقصى جهودها لضمان انسحاب القبائل من ولاية جامو وكشمير وألا يمكث أحد من المواطنين الباكستانيون هناك.
3. أن الأراضي التي ستُخليها باكستان سيتم إدارتها من قِبل سلطة محلية تحت إشراف اللجنة.
4. عندما تبلغ اللجنة الحكومة الهندية بأن القبائل الباكستانية قد انسحبوا، فإن ذلك سيُنهي السبب الذي تواجدت من أجله القوات الهندية في جامو وكشمير.
5. بعد سلسلة الاتصالات بين ممثلي الحكومتين أرسلت اللجنة توصياتها الخاصة بالاستفتاء في 11 / ديسمبر / 1948م لكل من الهند وباكستان فقبلتا مقترحات اللجنة والتي تم إدراجها في قرار اللجنة المؤرخ في 5 / يناير / 1949م.

كان من أبرز قرارات هيئة الأمم المتحدة المتعلقة بتسوية النزاع انسحاب القوات العسكرية الباكستانية الهندية من كشمير مع تنصيب حكومة انتقالية للإشراف على الوضع هناك، وحق تقرير المصير من خلال اجراء استفتاء شعبي حر ومحايد في الإقليم تحت إشراف الأمم المتحدة والذي من خلاله سيقوم الشعب الكشميري باختيار الانضمام لأية دولة من هاتين الدولتين المتنازعتين حوله لكن الهند عملت على رفضه لأنه لا يصب لصالحها ولأنها كانت تطمع لتسوية النزاع بطريقة لا تتماشى مع حق تقرير المصير ولو على حساب باكستان، بينما ترى باكستان ضرورة إعطاء شعب كشمير حق تقرير المصير.

تشير المصادر إلى أن الأجواء السياسية في كل من الهند وباكستان كانت معادية للجنة عند وصولها إلا شبه القارة الهندية، فعندما عُرضت القضية على مجلس الأمن وأصدر قرارين مؤرخين في أغسطس عام 1948م، ويناير عام 1949م، على وقف القتال وتعيين خط له وانسحاب رجال القبائل والقوات الهندية إلى ما وراء هذا الخط واجراء استفتاء حيادي تحت إشراف هيئة الأمم المتحدة لتقرير المصير ولقد تعين العديد والعديد من الوسطاء ولكن جميع هذه الوساطات باءت بالفشل واقترح إجراء مباحثات مباشرة بين الهند وباكستان وهكذا انتهت وساطة الأمم المتحدة التي استمرت من عام 1948م وحتى عام 1953م.

بالفشل والسبب في ذلك هو العناد الهندي في عدم تنفيذ القرارات وخرقهم للعهود والاتفاقيات وبناءً عليه فإن منطقة كشمير ظلت منطقة متنازع عليها بحسب الاعتراف الدولي(1).

إذا لقد كان الإنجاز الوحيد المهم الذي حققه مجلس الأمن (ولجنة اليونسيب) هو التوصل لاتفاق لوقف إطلاق النار الذي في حقيقة الأمر لم يكن السبب فيه هو امتثال الهند وباكستان لقرارات اللجنة (يونسيب) بقدر شعور الدولتين المستقلتين حديثاً والتي تعانيان من مشاكل اقتصادية

(1) هناء عبدالفتاح عبدالجواد، تقسيم شبه القارة الهندية في النصف الثاني من القرن العشرين، القاهرة، كلية الدراسات الإنسانية، ص20.

واجتماعية في صعوبة استمرارها في القتال في حرب صارت تتجه لتكون حرب استنزاف طويلة مرشحة للتحول من حرب حول إقليم إلى حرب شاملة تكلف الدولتين باهضاً، لذا فإن مصلحة الطرفين المتحاربين التقت في إيقاف إطلاق النار(1).

ثانياً: موقف الاتحاد السوفيتي من قضية كشمير:

في البداية، حاول الاتحاد السوفيتي التدخل والوساطة بين باكستان والهند لتسوية النزاع الكشميري. ومع مرور الوقت، تغيرت سياسة الاتحاد السوفيتي تجاه قضية كشمير وأصبحت أكثر وضوحاً في دعمها للجانب الهندي. ومنذ منتصف الخمسينيات، بدأ الاتحاد السوفيتي في دعم الهند بشكل أكبر، حتى وصلت سياستها إلى أن تعد مساندة للهند حتى في مجلس الأمن الدولي.

الاتحاد السوفيتي كان سببًا مباشرًا وأساسيًا في دفع باكستان نحو التحالف مع الغرب لمواجهة تأثير الاتحاد السوفيتي. وكانت مواقف الاتحاد السوفيتي واضحة خلال زيارة زعيمها "خروتشوف" إلى الهند في عام 1956. في بيان مشترك مع الهند خلال هذه الزيارة، أكد الزعيم السوفيتي أن كلاً من الاتحاد السوفيتي والهند يدينان التحالف الباكستاني-الغربي، وأعلن أيضًا أن كشمير هي جزء لا يتجزأ من الهند(2).

قام الاتحاد السوفيتي بمساندة الهند وأكد (جوربا تشوف) على أن كشمير جزء لا يتجزأ من الهند ولكن هذه المواقف تغيرت بعد الحرب الهندية الباكستانية الثالثة بعد انقسام باكستان وحصلت على دعم كبير من الدول والدليل على ذلك رفض الدول العربية طلب الهند بالانضمام لمنظمة المؤتمر الإسلامي رغم عدد المسلمين في الهند الذي وصل حوالي 1.5 مليون مسلم(3).

منذ منتصف الخمسينيات أصبحت سياسة الاتحاد السوفيتي واضحة اتجاه قضية كشمير، كان الاتحاد السوفيتي سبب مباشر وأساسي في دفع باكستان للتحالف مع الغرب في مواجهة النفوذ السوفيتي، وظهر موقف الاتحاد السوفيتي واضحاً أثناء زيارة الرئيس السوفيتي (خروتشوف) إلى الهند سنة 1956م، والذي أكد هذه الزيارة في بيان مشترك مع الهند على أن الطرفين السوفيتي – الهندي يُدينان التحالف الباكستاني – الغربي، وأعلن القائد السوفيتي أن كشمير جزء لا يتجزأ من الهند(4)، ومنذ الخمسينات تكثفت الاتصالات والزيارات الرسمية بين الوفود السوفيتية إلى الهند والوفود الهندية إلى الاتحاد السوفيتي بما فيها من دعم الاتحاد السوفيتي للهند في حربها مع باكستان (1956 – 1971) وعُقدت معاهدة صداقة بين الهند والاتحاد السوفيتي لمدة 25 عاماً.

تعمقت العلاقات السوفيتية الهندية مع تزايد الغلاف السوفيتي – الصيني الذي وصل إلى حد الحرب بين الدولتين عام 1969م لم يقف الاتحاد السوفيتي بجانب الصين في حربها مع الهند رغم البُعد الأيديولوجي والذي يفرض أنه يدفع الاتحاد السوفيتي لدعم دولة اشتراكية قوية مثل الصين ولكن وقف الاتحاد السوفيتي مع الهند، حيث إن الاتحاد السوفيتي بدأ ينظر إلى الصين على أنها

(1) كاظم هيلان محسن، كشمير دراسة في التاريخ السياسي، بغداد دار الفراهيدي للنشر والتوزيع، ص257.
(2) هدى حافظ ميتيكس، العلاقات العربية الأسيوية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2007م، ص40
(3) رادي العلي، الحرب الأهلية الباكستانية وتأثيرها على وحدة باكستان (1947-1981م)، الجزائر، جامعة محمد بوضياف، 2018م، ص4.
(4) هدى حافظ ميتيكس، العلاقات العربية الأسيوية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2007م، ص40

منافس قوي في المنطقة يجب احتوائه، وقف الاتحاد السوفيتي مع الهند في حربها مع باكستان في حين أن الصين كانت لها مواقف منسجمة مع باكستان.

في بداية الثمانينيات بدأ الوضع السوفيتي يتضاءل في المنطقة وخاصة بعد انسحابه من افغانستان، هذا الانتصار في أفغانستان على الاتحاد السوفيتي أعطى تحفيزاً جديداً للمقاومة الكشميرية والذي شجعت كذلك طرف الثورة الإيرانية عام (1979م) تطور كان لصالح باكستان والمقاومة الكشميرية، ازداد ذلك من تضاؤل الموقف السوفيتي نتيجة المؤشرات التي انتهت بتفكك المعسكر الاشتراكي و الاتحاد السوفيتي في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينات وبعد تفكك الاتحاد السوفيتي شرعت روسيا في بناء علاقات مع الهند ومع تطور ملف مقاومة الإرهاب بدأت العلاقات الهندية الروسية تجد عوامل جديدة لتعميق التعاون خاصة وأن روسيا معنية بذلك انطلاقاً من محاولة الشيشان الانفصالية عن روسيا.

وخلال فترة حكم (فلاديمير بوتن "1999-2008 ") عملت الهند على بناء علاقات استراتيجية مع روسيا.

الخاتمة:

من خلال العرض السابق للأزمة المتصاعدة بين الهند وباكستان توصلنا إلى مجموعة من النتائج ومن أهمها:

1. يتمتع إقليم كشمير بأهمية استراتيجية وموقع جغرافي وطبيعة خلابة وثروات طبيعية وزراعية ومعدنية وحيوانية مهمة.
2. إن هذا النزاع بين الهند وباكستان حول إقليم كشمير كان لعدة أسباب سياسية وهي متمثلة في استخدام قوة السلاح بين الطرفين والأسباب الاقتصادية التي تتجلى في الأهمية الاقتصادية لباكستان في وجود الأنهار التي تعتبر مورد مائي مهم من أجل الثروة الزراعية، أم الأهمية الاقتصادية بالنسبة للهند فهي المتمثلة في أن الطرق التجارية الأساسية تمر من آسيا الوسطى إلى الهند، كما كانت الأسباب العقائدية الفكرية هي أهم دافع من دوافع وأسباب النزاع بين الهند وباكستان حيث تعددت الطوائف العرقية واللغات والأديان، كل ذلك كان بمثابة أهم سبب لكثير من الأحداث الأليمة في شبه القارة الهندية سابقاً – الهند – باكستان حالياً.
3. من خلال دراسة هذا الموضوع أيضاً تبين لنا أن الحروب بين البلدين مرة بثلاثة مراحل وهي:
   - الحرب الأولى بعد استقلالها مباشرة في عام 1947م.
   - الحرب الثانية فكانت في عام 1956م.
   - الحرب الثالثة والأخيرة بينهم فكانت في عام 1971م.

انتهت الحروب بينهما ولكن استمرت المناوشات السياسية والعسكرية البسيطة التي لم تصل للحل حتى الآن وبذلك يمكننا القول بأن هذه الحروب الثلاثة تباينت من حيث الأسباب التي كانت وراء كل حرب وأن السبب وراء تلك الموجات هو الموقع والأهمية الاستراتيجية والاقتصادية والثروة المعدنية الهائلة التي كانت تتمتع بها كشمير، إضافة إلى الصراع الطائفي حيث إن الباكستان كانت دولة إسلامية أما الهند فكانت خليط من الأديان.

4. وُقّعت اتفاقيات بين البلدين من أجل إيقاف الصـراع الحدودي بين الطرفين، وقد دعت هذه الاتفاقيات إلى تعزز العلاقات بين البلدين ولكن دون جدوى.
5. كما يتضح لنا من خلال دراستنا لهذا الموضوع بروز عدة مواقف للقوى الدولية تجاه أزمة كشـمير والتي كـانـت من أهمهـا موقف الأمم المتحـدة ومجلس الأمن وموقف الاتحـاد السوفيتي والتي باءت جميعها بالفشل.

خريطـة كشميـــر

قائمة المصادر والمراجع

1. **الأشعل عبد الله**، "احتمال في الوفاق بين الهند وباكستان"، السياسة الدولية: عدد 71 ، يناير 1993.
2. **أميره محمد**، أثر الصراع في إقليم كشمير على العلاقات الهندية الباكستانية (1999-2021م) مصر، كلية السياسة والاقتصاد جامعة بني سويف.

3. **إسماعيل أحمد ياغي** تاريخ العالم الإسلامي والحديث والمعاصر (1432-1980) الرياض، دار المريخ للنشر، ج1، الجناح الأسيوي 2006م.
4. **بشر عبد الفتاح**، الصراع الهندي الباكستاني حول اقليم كشمير، مجلة السياسة الدولية، جامعة بغداد، عدد137.
5. **حمدي شفيق**، صرخة من كشمير، ط(1)، 1995م.
6. **زاهد شهاب احمد**، إلغاء الهند وضع ولاية جامو وكشمير الخاص: خيارات باكستان، مجلة سياسات عربية، العدد46، سبتمبر 2020.
7. **سهيل زكار**، كشمير – ميراث متنازع عليه، دمشق: [بدون دار نشر]، 1992 ، ص 21.
8. **ستار جبار علاوي**، باكستان دراسة في نشأة الدولة وتطور التجربة الديمقراطية، ط(1)، دار الجنان للنشر والتوزيع، 2012م.
9. **عزه جمال عبدالسلام**، مستقبل الصراع بين الهند وباكستان في ضوء الحكم الذاتي السعودية نجران، كلية السياسة والاقتصاد.
10. **فلة عربي عودة**، الشرعية الدولية وتصفية الاستعمار دراسة حالتي الصحراء الغربية وكشمير، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، 2018.
11. **فلة عربي عودة**، قضية كشمير بين المواقف الاقليمية والتأثيرات الدولية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2011.
12. **فرج جبران**، تعال معي الى باكستان، القاهرة، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، ص79.
13. **كمال كامل**، أزمة كشمير بين الخلفيات الإقليمية والموافق الدولية، لبنان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2020م.
14. **ماجدة صموئيل حلمي**، أثر الصراع في إقليم كشمير على العلاقات الهندية الباكستانية، (1999-2021م) المركز الديمقراطي العربي، 2023م.
15. **محمد على الهلالي المراكشي**، تاريخ مدينة الهند وباكستان، ج1، الرباط، 1958، ص7.
16. **محمد السيد سليم ومحمد سعد أبو عامود**، قضية كشمير، القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، كلية العلوم السياسية، 2002 .
17. **مصطفى لمغاري**، النزاع الهندي الباكستاني حول كشمير، (1947-1972)، المغرب، المركز الديمقراطي العربي، 2017.
18. **مقال: كشمير.. نصف قرن من الصراع**، موقع الجزيرة https://www.aljazeera.net/، 3\10\2004.
19. **نزار عبد الكريم الخزرجي و احمد مجيد جاسم**، كشمير ومستقبل الصراع الهندي الباكستاني، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد: 05 الشهر 03 السنة: 2021.
20. **نصر الدين قاسم**، "أزمة كشمير أو الشعب التعيس في الوادي البهيج"، جريدة المجاهد، العدد 1551، 27 ابريل 1990.